مجلة الناقد للدراسات السياسية | المجلد 04 / العـدد: 01 (2020)، ص 189– 203

الظاهرة الإرهابية في الدول الأوربية: دراسة في الأسباب واستراتيجيات المواجهة

The terrorist phenomenon in European countries: a study of the causes and strategies of confrontation

إكرام بخوش [1]، صبرينة فطوش [2]

[1] قسم العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر – بسكرة (الجزائر)، *ikrambakhouchesp@gmail.com*

[2] قسم العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر – بسكرة (الجزائر)، *sabrinafattouche@hotmail.com*

تاريخ الاستلام: 2020/03/11 تاريخ القبول: 2020/03/26 تاريخ النشر: 2020/04/25

ملخص: ستحاول هذه الدراسة الإحاطة بالظاهرة الإرهابية في الدول الأوروبية، انطلاقا من الأحداث التي شهدتها تلك الدول في السنوات الأخيرة وما ترتب عنه من تهديد للأمن الأوروبي، وهذا ما جعل الدول التي مسها التهديد الإرهابي تقوم بوضع استراتيجيات لمواجهة هذه الظاهرة على شكل انفرادي، يتماشى مع طبيعة كل دولة ومدى تأثير الهجومات الإرهابية، وكذا على شكل استراتيجيات جماعية تخص الدول جميعا وفق السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي .تسعى هذه الدراسة أيضا إلى محاولة فهم الازدواجية التي تعاملت بها الدول مع الظاهرة الإرهابية؛ فعندما يكون مرتكب الهجوم ذو أصول عربية أو إسلامية نلاحظ تهويلا إعلامياً مبالغاً فيه وتوصف مباشرة إرهابا إسلاميا، حيث يتم إصدار استراتيجيات لمواجهة الإرهاب تكون عنصرية نوعا ما، مقارنة بتلك التي توضع عندما يتعلق الأمر بمرتكبي الهجمات ذو الأصول الغربية حيث يتم إرجاع ذلك إلى الضغوطات النفسية والعقلية.

كلمات مفتاحية: الإرهاب، الدول الأوروبية، الإستراتيجية، الازدواجية.

Abstract: *Through this study, we will try to capture the terrorist phenomenon in European countries, starting from the events that these countries have witnessed in recent years, and the consequent threat to European security, and this is what made the countries that have been touched by the terrorist threat to develop strategies to counter this phenomenon unilaterally, in line with The nature of each country and the extent of the impact of terrorist attacks, as well as in the form of collective strategies for all countries in accordance with the European Union foreign policy.*

This study also seeks to try to understand the ambivalence with which European countries have dealt with the terrorist phenomenon, where when the perpetrator of the attack is of Arab or Islamic origin, the media is intrigued, and the issuance of confrontational strategies that are somewhat racist, compared to those that they place when it concerns the perpetrators of attacks of Western origin This is due to psychological and mental stress.

Keywords: *terrorism, European countries, strategy, duplication.*

المؤلف المرسل: صبرينة فطوش، **الإيميل**: *sabrinafattouche@hotmail.com*

مقدمة:

يشكل الإرهاب أحد أبرز التهديدات التي عانى منها المجتمع الدولي خلال القرن الأخير، أين أصبحت الظاهرة الإرهابية تهدد أمن وسلم جميع الدول، إذ لم تعد تقتصر على الدول النامية فحسب بل امتدت هذه التهديدات للدول المتقدمة على غرار الدول الأوروبية؛ التي شهدت العديد من الهجمات الإرهابية خلال السنوات الأخيرة كتلك التي حدثت في فرنسا وألمانيا واسبانيا وبلجيكا وغيرها من الدول الأوروبية، إذ أصبحت بمثابة مسرحا لهجمات إرهابية عنيفة أُزهقت من خلالها العديد من الأرواح وهذا ما جعل العديد من الدول تتصدى لهذه الهجمات عبر تبني استراتيجيات تتماشى وخصوصية كل هجمة وكل بلد .

عرفت الاستراتيجيات التي وضعتها الدول الأوروبية لمواجهة الإرهاب العديد من الانتقادات تمحورت مجملها على فكرة الازدواجية في المعايير؛ التي تعاملت بها تلك الدول في أغلب الأحيان ضد المسلمين والعرب حيث تحاملت كثيرا على هذه الفئة بشكل عنصري، وعلى حساب القضية الأساسية التي كانت تهدف إلى حماية الأفراد وضمان حقوقهم وأمنهم من الهجمات الإرهابية دون أي تمييز سواء عرقي أو جنسي أو ديني أو هوياتي، وهذا ما كان غائبا نوعا ما فعندما يتعلق الأمر بإرهابي ذو أصول عربية أو إسلامية فإنها تضع آليات صارمة جدا عكس التي تضعها عندما يكون الإرهابي ذو أصول غربية حيث يبرر ذلك بالضغوط النفسية وتوصف بجريمة كراهية فقط .

وفي هذا السياق تم وضع **الإشكالية** التالية:

فيما تتمثل أهم الإستراتيجيات التي تبنتها الدول الأوروبية لمواجهة الظاهرة الإرهابية؟

ولمعالجة هذه الإشكالية نطرح التساؤلات التالية:

- كيف يمكن إعطاء تعريف دقيق للإرهاب يساهم في تحديد معالمه الأساسية؟
- ما هي أهم الحركيات السببية المنتجة للظاهرة الإرهابية؟
- ما هي أهم الهجمات الإرهابية التي مست الدول الأوروبية خلال السنوات القليلة الماضية؟
- كيف تعاملت الدول الأوروبية مع التهديدات الإرهابية التي مست أمنها وسلمها؟
- لماذا تم التعامل بازدواجية في التصدي للظاهرة الإرهابية من قبل الدول الأوروبية؟

فرضيات الدراسة:

- كلما تم تحديد مفهوم دقيق للإرهاب كلما ساهم ذلك في بناء استراتيجيات فعالة لمواجهته.
- التعامل بازدواجية في المعايير التي وضعتها الدول الأوروبية للتصدي للظاهرة الإرهابية يخدم مصالحها بالدرجة الأولى.

محاور الدراسة:

المحور الأول: ضبط مفاهيمي لمصطلح الإرهاب.
المحور الثاني: الحركيات السببية المفسرة لنشوء ظاهرة الإرهاب.
المحور الثالث: الإستراتيجية الأوروبية لمكافحة الإرهاب.

أهداف الدراسة:

- تفكيك الحركيات السببية المنشئة للظاهرة الإرهابية.
- البحث عن أهم الاستراتيجيات التي وضعتها الدول الأوروبية للتصدي لمختلف الهجمات الإرهابية.
- محاولة فهم الازدواجية التي تعاملت بها الدول الأوروبية للتصدي للظاهرة الإرهابية.

أولا: ضبط مفاهيمي لمصطلح الإرهاب:

تشكل الظاهرة الإرهابية أحد أهم وأخطر الظواهر التي عرفتها المجتمعات الإنسانية، وقد تعاظمت هذه الظاهرة وتضاعفت من حيث مستوى خطورتها في العقدين الأخيرين من القرن العشرين، سواء من حيث مظاهرها أو على مستوى النطاق الذي تجري فيه أو حتى بالنسبة لعدد الجهات والأطراف التي تمارس هذه الظاهرة.[1]

1. التعريف اللغوي للإرهاب:

هو مشتق من الفعل (أرهب) أي يُرهب إرهابا ترهيبا ويقال أرهب فلانا؛ أي خوفه وأفزعه، ويقال رهب الشيْأي خافه والرهبة هي الخوف والفزع.[2] أما **الإرهاب في اللغة الفرنسية:** " فهو حركة سياسية عنيفة لأشخاص أو أقليات فردية أو جماعية تتخذ أساليب إرهابية متعددة كالاغتيالات، حجز الرهائن، وضع متفجرات، أعمال تخريبية بهدف احتلال ارض ما أو قلب نظام سياسي".

2.التعريف الاصطلاحي للإرهاب:

ظهرت أول محاولة لوضع تعريف عام للإرهاب على المستوى الدولي في إطار عصبة الأمم سنة 1937 على إثر اغتيال الملك " الكسندر الثالث ملك يوغسلافيا، ووزير خارجية فرنسا في مارسيليا سنة 1934؛ حيث ورد في المادة الأولى تعريف وصفي للإرهاب وذلك بالنص على أن الإرهاب يعني: " الأعمال الإجرامية الموجهة ضد الدولة، و التي يكون من شأنها إثارة الفزع والرعب لدى شخصيات معنية أو جماعات من الناس أو لدى الجمهور".[3]

تعريف لجنة الإرهاب الدولي:" إن الإرهاب الدولي هو كل عمل ينطوي على استخدام العنف أو التهديد باستخدامه، ويصدر من شخص بمفرده أو بالاشتراك مع أفراد آخرين، ويوجه ضد الأشخاص أو المنظمات أو الأمكنة أو النقل أو أفراد الجمهور العام بهدف تقويض علاقات الصداقة بين الدول أو المواطنين".[4] بينما **يعرف الاتحاد الأوروبي الإرهاب:** "باعتباره العمل الذي يؤدي إلى ترويع المواطنين بشكل خطير أو يسعى إلى زعزعة استقرار المؤسسات السياسية والدستورية أو الاقتصادية أو الاجتماعية لإحدى الدول أو المنظمات الدولية".[5]

وترجع صعوبة تعريف الإرهاب تعريفا متفق عليه إلى العديد من الأسباب هي :[6]

- ✓ تداخل الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية لأية ظاهرة ومنها الإرهاب حيث يصعب في كثير من الأحيان الفصل بين الجوانب الداخلية والخارجية لهذه الظاهرة.
- ✓ تعدد وتباين الأسباب التي تقف وراء حوادث الإرهاب، والتي يصعب تصنيفها أو تقسيمها بشكل دقيق يستوعب كل حالات الإرهاب؛ فالأسباب قد تدور حول مشكلة الديمقراطية والأمية والتهميش الاقتصادي، أو تاريخية متعلقة بالطائفية العرقية أو ثقافية.

ثانيا: الحركيات السببية المفسرة لنشوء ظاهرة الإرهاب

تتعدد وتختلف الحركيات السببية التي تقف وراء ظاهرة الإرهاب، والتي سيتم إبرازها بالشكل التالي:[7]

1. **حركيات سببية سياسية:**

يمكن القول بأن معظم العمليات الإرهابية و أعمال العنف تمكن وراءها دوافع سياسية؛ مثل السيطرة الاستعمارية لبعض الدول، التفرقة العنصرية، مقاومة الاحتلال ومحاولة الحصول على حق تقرير المصير؛ حيث من خلال هذه الأسباب تحاول مجموعة إرهابية معينة تنبيه الرأي العام العالمي إلى قضية سياسية

ما، أو إجبار دولة معينة على تغيير سياسية ما في مواجهة إقليم معين من أقاليمها، كذلك يمكن أن تمارس الدولة الأعمال الإرهابية والعنف ضد شعب معين للسيطرة عليه و إجبار سكانه على التخلي عن أراضيهم و الفرار منها سواء إلى مناطق معينة داخل الدولة أو خارجها.

وعليه يمكن إبراز الأسباب السياسية بالشكل التالي:[8]

- استبداد النظام السياسي وعدم وجود مشاركة سياسة.
- حرمان القوى السياسية والنقابات المهنية وأغلب ممثلي الشعب من حرية العمل أو الاعتراض أو الطعن.
- اعتماد الدولة على أساليب قهرية في تعاملها مع المواطنين، كالتعذيب والاغتيالات في شكل استبداد سياسي.
- انغلاق آفاق التعبير وسياسة الإحباط بسبب عدم القدرة على تغيير السلطة.
- غياب الحوار الوطني وعدم وجود مجتمع مدني فعال يشارك في تقرير القضايا الأساسية والمصيرية للأمة.

2. حركيات سببية اقتصادية واجتماعية:

تعتبر الأسباب الاقتصادية و الاجتماعية من بين أبرز مسببات الإرهاب وهذا يرجع إلى تأثير الأزمات الاقتصادية على الطبقات الدنيا في المجتمع؛ حيث تعاني هذه الأخيرة من تدهور الظروف المعيشية بفعل انتشار البطالة و دهور الخدمات وظهور طبقة الأثرياء الذين يسلكون سلوكا استفزازيا بالنسبة للفقراء، حيث تؤدي الأزمات الاقتصادية إلى ازدياد معدل البطالة والتضخم وغلاء الأسعار، وبالتالي تزداد حدة التفاوت الطبقي وتنعكس آثار هذا الظل الخطير على الشباب وتنشأ تربة صالحة للتطرف، وكذلك تزود الجماعات المترفة بأعضاء يعانون من الإحباط ويفتقدون الشعور بالأمان والأمل في المستقبل.[9]

بالإضافة إلى ما سبق يمكن إبراز الأسباب الاجتماعية والاقتصادية المؤدية للإرهاب بالشكل التالي:[10]

- الاستعمار الاقتصادي أو الاستغلال غير المشروع الذي تقوم به بعض الدول الكبرى لموارد وثروات بعض الدول الفقيرة، أو حرمان هذه الأخيرة من السيطرة على مواردها وثرواتها.

- عدم التوازن في العلاقات الاقتصادية الدولية، وتكريس الوضع الدولي القائم على التفاوت بين عالم الشمال وعالم الجنوب، وإغراق البلدان الفقيرة بالمشاكل الاقتصادية المتعددة بغية استمرار تبعيتها وضمان السيطرة عليها.
- سياسات العقوبات الاقتصادية الجائرة التي تفرضها البلدان الفقيرة، وكذلك سياسات الحرمان والحصار والتجويع والإفقار المعتمدة لهذه الشعوب.

3. حركيات سببية إعلامية:

يعتبر العصر الحالي عصر الإعلام بدرجة كبيرة؛ حيث أثرت وسائل الإعلام والاتصال على الإرهاب من خلال إبراز قضاياهم إلى الرأي العام العالمي، حيث ترى الجماعات الإرهابية أن هناك تجاهلا من قبل الرأي العام لقضيتهم الأمر الذي يدفعهم للقيام بعمليات إرهابية لجذب الانتباه إليهم.

كما نجد بأن الإستراتيجية الإعلامية تستند في الأعمال الإرهابية على القاعدة التي تقول: " أرهب عدوك وانشر قضيتك "؛ حيث يلاحظ من هذه المقولة أن القيام بأعمال إرهابية ذات طابع عنيف تساهم إلى حد كبير في نشر قضية ما تكمن وراء هذه الأعمال وهذا ما تجسده وسائل الإعلام في نشر رسائل الإرهابيين على الرأي العام العالمي.[11]

4. حركيات سببية دينية:

نجد بأن الفهم الخاطئ للدين والمبادئ وأحكامه والإحباط الذي يلقاه الشباب نتيجة افتقارهم إلى المثل العليا التي يؤمنون بها في سلوك المجتمع أو سياسة الحكم، والفراغ الديني الذي يعطي الفرصة للجماعات المتطرفة لشغل هذا الفراغ بالأفكار التي يروجون لها، ومن جهة أخرى فإن وسائل الإعلام تروج لفكرة أن الدين الإسلامي هو دين كراهية وإرهاب وتطرف، كل هذه الأحكام غير المنصفة تدفع بالشباب في العالم الإسلامي خصوصا إلى التشدد والغلو في الدين منهم أنه دفاع عن الدين والعقيدة.[12]

ثالثا: الإستراتيجية الأوروبية لمكافحة الإرهاب

1. كرونولوجيا لأهم الهجمات الإرهابية في الدول الأوروبية:

ما نلاحظه أن القارة الأوروبية شهدت عدة عمليات إرهابية خلال آخر عشر سنوات، الأمر الذي لم تعهده هذه الدول في فترات سابقة، ويمكن إبراز أهم الهجومات الإرهابية كما يلي :[13]

- **هجوم إرهابي في فرنسا نوفمبر 2015** : هزت العاصمة الفرنسية باريس وضاحيتها الشمالية سان دوني، هجمات إرهابية متزامنة شملت إطلاق نار جماعي وتفجيرات انتحارية واحتجاز رهائن، استهدفت مسرح "باتاكلان" ومحيط ملعب فرنسا، خلفت 130 قتيلا وأكثر من 400 جريح وتبنى الهجوم تنظيم "داعش"، ووصفه بـ"هجمات11 سبتمبر الفرنسية."

- **هجوم إرهابي في بلجيكا مارس 2016**: سلسلة تفجيرات في مطار العاصمة البلجيكية بروكسل ومحطة القطارات "مالبيك" القريبة من مقر الاتحاد الأوروبي، أسفرت عن مقتل 35 شخصا وإصابة 340 وأعلن "داعش" مسؤوليته عنها.

- **هجوم إرهابي في ألمانيا ديسمبر 2016**: عملية دهس في سوق عيد الميلاد بالعاصمة الألمانية برلين، باقتحام شاحنة --كان يقودها التونسي أنيس العامري- الحشود في السوق، وأدى إلى مقتل 12 شخصا وإصابة 56 آخر.

- **هجوم إرهابي في اسبانيا سنة2017**: سلسلة هجمات في عاصمة إقليم كتالونيا الإسباني مدينة برشلونة، وبلدية الكانار ومدينة كمبريلز، حيث دهست سيارة "فان" المارة في شارع "لا رامبلا" في برشلونة، ما أدى إلى مقتل 13 شخصا وإصابة أكثر من 100 آخر كما قتل سائق السيارة شخصا آخر طعنا. وفي اليوم نفسه حصل حادث دهس مماثل في مدينة كامبريلز جنوبي برشلونة، أسفر عن مقتل شخص واحد وإصابة 6 آخرين، ومن ثم تفجيران هزا بلدية الكانار خلفا قتيلا واحدا و10 جرحى، حيث بلغ العدد الإجمالي للقتلى بالهجمات 16 شخصا.

- **هجوم ارهابي في فنلندا سنة 2017**: هجوم طعن جماعي في مدينة توركو الفنلندية، نفذه طالب لجوء مغربي يدعى عبد الرحمن مشكات بعد رفض طلب لجوئه، حيث طعن عدة أشخاص في الساحة المركزية للمدينة فقتل شخصين وأصاب 8 آخرين، وهو الهجوم الإرهابي الأول في فنلندا.

وقد وضع الاتحاد الأوروبي بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر تشريعات جديدة لمكافحة الإرهاب وتبني استراتيجية أوروبية مشتركة، غير أن بروكسل تركت الباب مفتوحا لتطبيق هذه الاستراتيجية وفق ما يناسب خصوصية كل بلد أوروبي.

بالرغم من أن الدول الأوروبية تتفق على استراتيجية معينة في تعاطيها مع ملف مكافحة الإرهاب، إلا أن تطبيق هذه الاستراتيجية تركت للدول الأعضاء كل على حدة لتنفيذها، الأمر الذي أدى إلى اختلاف

التشريعات والآليات المتعلقة بمكافحة الإرهاب من دولة إلى أخرى. وتعتبر هذه التشريعات بمثابة ردة فعل على هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001 على الولايات المتحدة الأمريكية، التي أثرت بشكل كبير على التوجهات الأوروبية في سياسة مكافحة الإرهاب والتي تضاعفت بعد الهجمات في كل من لندن ومدريد، الأمر أدى إلى إجبار أوروبا على تبني استراتيجيات جديدة لمواجهة خطر الإرهاب العالمي.[14]

توصل الاتحاد الأوروبي في جوان عام 2002 إلى صياغة لـ"مفهوم مشترك" للهجمات الإرهابية والتي تتطلب من كل دول الاتحاد الأوروبي إضافتها إلى نظامها القانوني. ففي بريطانيا على سبيل المثال وفي ضوء التفجيرات التي حصلت في لندن في صيف 2005، أصبحت التشريعات أكثر صرامةً؛ فمثلاً في عام 2006 أصبح كل من يقوم "بتعظيم" أعمال الإرهابيين يسجن سبع سنوات، كما تم التوسع في تطبيق عدد من القوانين والتشريعات المتعلقة بالحرب على الإرهاب التي يكاد يكون فيها كل أجنبي محط شبهة إرهابية. وبعد تدخل واحتجاج من مجلس اللوردات البريطاني قام المجلس القضائي البريطاني بإبطال هذه السياسة التي تتضارب مع ميثاق الاتحاد الأوروبي لحقوق الإنسان، واستبدلت فيما بعد عام 2005 بإقرار قانون "مراقبة النظام" الذي يسعى إلى التحرك بسرعة وفاعلية لإحباط الأعمال الإرهابية.[15]

وأما في إيطاليا فقد أصبح لديها منذ شهر جويلية من عام 2005 "خدمة سرية" سمحت بمراقبة خطوط الهاتف تحت ما يسمى:"منع الهجمات الإرهابية". وبدورها تبنت فرنسا قانونا في هذا العام والذي لحق بالأنموذج البريطاني الذي يسمح بوضع كاميرات مراقبة في الأماكن العامة مثل محطات القطارات. وبعد فشل الهجمات الإرهابية في ألمانيا، والتي سعى من خلالها إرهابيان إلى وضع متفجرات من غاز البروبان في قطارين في ألمانيا أصدرت الحكومة الألمانية قرارا جديدا يتعلق بمحاربة الإرهاب عن طريق إنشاء "بنك للمعلومات" ييسر عليها عملية الوصول إلى أي معلومات يحتاجها رجال الشرطة ورجال الاستخبارات حول المشتبه بهم، إضافةً إلى رصد المعلومات عن الأسلحة والإنترنت ووسائل الاتصالات.[16]

في سياق متصل وفي تعليقه على تفاوت آليات مكافحة الإرهاب في دول الاتحاد الأوروبي أوضح مدير المعهد الألماني للشؤون الدولية والأمن أن مالطا والبرتغال واليونان على سبيل المثال لديهم نقص في البنية التحتية الإدارية وفي طاقم العاملين والتمويل من أجل تطبيق قوانين مكافحة الإرهاب.

وقد عرضت الحكومة الفرنسية وفقا لـ"فرانس 24" في 13 جويلية 2018 استراتيجية جديدة لمكافحة الإرهاب تركز بصورة خاصة على التصدي لمخاطر جهادية "متحركة" باتت "داخلية" بمعظمها. وأعلن "إدوار

فيليب" رئيس الوزراء الفرنسي الخطة مركزا على أن مصدر الإرهاب لم يعد من خلايا موجودة في سوريا، إنما بات يأخذ وجه أشخاص كأحداث أو أشخاص ذوي حالات نفسية ضعيفة أو انقادوا إلى التطرف. لذلك تقتضي الخطة مراقبة المعتقلين الخارجين من السجن، ومن أهم بنود الاستراتيجية مايلي:

- إنشاء "خلية محددة المهمة" لمتابعة المعتقلين الإرهابيين أو المتطرفين الخارجين من السجن.
- إنشاء نيابة عامة وطنية لمكافحة الإرهاب.[17]

2. استراتيجية مكافحة الإرهاب والتطرف داخل الاتحاد الأوروبي:

قدم البرلمان الأوروبي وفقا لـ"يورونيوز" في 12 ديسمبر 2018 مقترحات لرسم الإستراتيجية الجديدة لدول التكتل في معالجة معضلة الإرهاب والتطرف، ونشر البرلمان الأوروبي بيانا رسميا يتضمن توصيات لرسم الإستراتيجية الجديدة أهمها:

- إنشاء قائمة توضع تحت المراقبة للخطباء (الواعظين) المتطرفين في بلدان التكتل.
- مراقبة أقوى لضمان مواءمة الأمن والقضاء في تحديد هوية "المقاتلين العائدين" إلى أوروبا.
- منع مرتكبي الإرهاب المدانين من حق اللجوء.
- تدابير لمكافحة التطرف، مثل برامج خاصة للسجون والتعليم والحملات.
- تدريب متخصص على التطرف لمسؤولي الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء.
- تعزيز الحدود الخارجية للاتحاد والفحوصات الملائمة في جميع المعابر الحدودية باستخدام جميع قواعد البيانات ذات الصلة.

وافقت لجان الحريات المدنية والشؤون الداخلية والعدالة والشؤون المالية والاقتصادية في البرلمان الأوروبي وفقا لصحيفة الشرق الأوسط في 8 سبتمبر 2018 على خطة عمل لتكثيف مكافحة تمويل الإرهاب من خلال قواعد أكثر صرامة لعمليات دخول أو خروج الأموال من وإلى الاتحاد الأوروبي؛ ومن أهم بنود الخطة:

- إعطاء السلطات الوطنية الأدوات التي يحتاجون إليها في مكافحة تمويل الإرهاب وغسل الأموال.
- زيادة كفاءة مكافحة غسل الأموال وإغلاق جميع الثغرات التي كانت تؤثر على كل دول الاتحاد.
- تحديث قواعد البيانات لدول الاتحاد الأوروبي الوطنية وتعديل التشريعات الوطنية قبل 10 جانفي 2020.

وتقول" مادي ديلفو" عضو البرلمان الأوروبي من لجنة الشؤون المالية والاقتصادية إن كثيرا ما تستخدم مبالغ مالية كبيرة في الأنشطة الإجرامية مما يوفر للمجرمين ميزة كبيرة تتمثل في سهولة نقل هذه الأموال، وفي الوقت نفسه صعوبة تعقبهم ولكن المقترحات الجديدة تشدد القواعد الموجودة سواء على حركة النقود أو الأصول السائلة مثل الذهب والبطاقات المدفوعة مسبقا أو الشيكات.[18]

وترى "يفغينيا غفوزديفا" الخبيرة بملف الإرهاب في المركز الأوروبي للدراسات الاستراتيجية والأمن وفقا لوكالة سبوتنيك فى 12 نوفمبر 2018 أن تشريعات عدد من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ولا سيما بلجيكا وفرنسا والمملكة المتحدة، تسمح للأشخاص المتورطين بأعمال إرهابية بالإفلات من العقاب وذلك لعدم كفاية الأدلة، وأضافت "غفوزديفا" هذه التشريعات تسمح بالكثير من الحالات لهؤلاء الأشخاص الذين كانوا متورطين بشكل مباشر بأنشطة إرهابية بالهروب من الملاحقة الجنائية لعدم كفاية الأدلة، وهذا هو الحال في كثير من الأحيان بالنسبة للنساء.[19]

3. مكافحة الإرهاب في بريطانيا:

نشرت صحيفة ''إندبندنت'' البريطانية تقرير في 3 ديسمبر 2018 كشفت فيه استراتيجية مكافحة الإرهاب في جميع أنحاء جامعات المملكة المتحدة، وذلك من خلال:

- منع تدريس مواد في الجامعات تدعو إلى التطرف.
- منع بيع مواد لتجنيد الإرهابيين وكتيبات لصناعة القنابل، ومؤلفات محظورة.

حيث أوصت بعدم تداول كتاب "معالم في الطريق" لسيد قطب لأنه يشجع على التطرف، ودعت السلطات البريطانية إلى التحقيق مع شركة "أمازون" لبيعها كتب محظورة مثل كتب زعيم تنظيم "القاعدة" السابق أسامة بن لادن، ومنظري تنظيم "الإخوان".

وقد أكد تقرير أمني بريطاني عن الإرهاب أصدره مركز التطرف والإرهاب (CRT) وفقا لصحيفة "الشرق الأوسط" في 23 سبتمبر 2018 إن مواقع المتطرفين في الإنترنت تستطيع عبر تقنيات متقدمة تحاشي مراقبة الاستخبارات والأجهزة الأمنية التي تحارب الإرهاب، وأن هؤلاء ينجحون عبر تقنيات في إخفاء رسائلهم عن أعين رجال الاستخبارات والأمن الذين يريدون مسح هذه المواقع؛ ومن بين هذه الوسائل تشفير الرسائل أو المعلومات بطريقة لا يمكن إلا للأطراف المرخص لها الوصول إليها، وتستعمل نسبة (33%) من

المتطرفين والإسلامويين المتطرفين التشفير لهذا الهدف. مضيفا أن محاكمات الإرهاب ذات الصلة بالإنترنت، شملت نسبة (20%) من الشباب الذين تقل أعمارهم عن (20) عاماً، وأن نسبة (60%) من القضايا المتعلقة بمكافحة الإرهاب كانت ذات طبيعة إسلاموية.[20]

وكشفت الحكومة البريطانية في 4 يونيو 2018 عن استراتيجية جديدة لمكافحة الإرهاب وتشمل خصوصاً:

- تبادلاً للمعلومات على نحو أسرع بين جهاز المخابرات والشرطة والسلطات المحلية، وكذلك القطاع الخاص.
- زيادة مدة السجن لبعض الجرائم.
- توسيع الإجراءات ضد اليمينيين المتطرفين.
- تخصيص أكثر من (50) مليون جنيه إسترليني لتبلغ الميزانية الخاصة بمكافحة الإرهاب (750) مليون جنيه إسترليني.

4. المعايير المزدوجة في مكافحة الإرهاب:

ساهمت سيرورة العولمة في تحطيم "الحكمة التقليدية" في كل جوانب الحياة المعاصرة، وتضخيم وانتشار المعايير المزدوجة وإنتاج الازدواجات القاتلة؛ لأنّها سطّحت المعرفة الإنسانية، ثم سهّلت طرق الحصول عليها ومشاركتها والتعبيرعنها بأقل قدر من الرقابة الرسمية، في نفس الوقت الذي تساهم فيه في توليد الفلسفات والمفاهيم والأفكار والمعايير الجديدة، وزيادة حجم المخاطر والخوف ونشر التطرف والإرهاب.

لقد أصبح الناس في الحقبة المعاصرة من سيرورة العولمة يقتلون كل اليوم في الشوارع والساحات والأسواق والمدارس والجامعات وأماكن العبادة ليس بسبب ما يفعلون أو يمثّلون؛ بل لأنهم كانوا غالباً في المكان والزمان غير المناسبين، في وضعٍ لم يسبق له مثيل في التاريخ الإنساني، والذي يعد أخطر تجلٍّ لسيرورة العولمة المعاصرة.

قد أسهمت آليات العولمة التكنولوجية منذ العقد الماضي في تعميق هذه الانطباعات والنظريات السوداوية؛ حيث تم تصدير وتصوير الهجمات الإرهابية التي شنّها تنظيم القاعدة منذ العام 2001، وهجمات تنظيم داعش منذ العام 2014 داخل المدن الأوروبية وأمريكا على أنّها هجوم على الحضارة الغربية البيضاء، وكمحركات لرد فعل عنيف من قبل جماعات اليمين المتطرف أو ما يُطلق عليه الآن في أدبيات

الإرهاب "اليمين البديل" اعتماداً على الازدواجات الناشئة مثل: محور "الخير والشر" التي اتخذت شكلاً مؤسسياً بعد هجمات 11 سبتمبر 2001 خلال رئاسة جورج بوش الابن، والتي انبعثت مرة أخرى وبقوة بوجود دونالد ترامب بهدف الرد على هجوم "الآخرين" على هذه الحضارة.[21]

ويلاحظ أنّ "الآخرين" توسعت هنا لتشمل ليس فقط الغرب والمسلمين واليهود (الساميين)، بل كافة الأعراق والأجناس غير البيضاء، وضمن هذه الأجواء برزت "المعايير المزدوجة" ومشكلة تعريف الإرهاب، والنظرة الى الإرهاب خاصة في الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية، وتحديداً بعد سلسلة عمليات القتل والاستهداف التي قام بها أشخاص من اليمين المتطرف ضد اليهود والمسلمين والأقليات؛ إذ تشير إحصائيات "رابطة عدم التمييز" الأمريكية الى أنّ اليمين المتطرف كان مسؤولاً أو متهماً بكل عمليات القتل الإيديولوجي وبنسبة 59% من المجموع الكلي للعمليات العام 2017م، لكن على الرغم من ذلك؛ قلل الرئيس ترامب من خطورتهم مدعياً "أنهم أقلية من الناس لديهم مشاكل جدية ولا يشكلون تهديداً عالمياً"، وتم تصنيف معظم عملياتهم على أنّها "جرائم كراهية" وليست إرهاباً.

على خلفية هذه العمليات أُثيرت مؤخراً في الولايات المتحدة نقاشات حادة وجلسات استماع في الكونغرس، من أهمها جلسة الاستماع التي جرت بتاريخ 17 ماي 2019 وشاركت فيها أصغر نائب (29 عاماً) في الكونغرس الأمريكي عن الحزب الديمقراطي والمعارضة القوية لترامب " ألكساندريا أوكاسيو-كورتيز"، مع جورج سليم مدير وحدة "مكافحة التطرف العنيف" في إدارة باراك أوباما التي قامت إدارة دونالد ترامب بإلغائها، لمحاولة البت في إشكالية المعاير المزدوجة في تعريف "الإرهاب" و"جريمة الكراهية"؛ حيث يلاحظ أنّ معظم العمليات التي ارتكبها عرب ومسلمون تصنف مباشرة وبسرعة على أنّها "إرهاب إسلامي"، بينما معظم العمليات العنيفة التي قام بها أعضاء من اليمين المتطرف وتفوق الأمة البيضاء لم تصنف إرهابية بل جرائم كراهية، مع أن تعريف "مكتب التحقيقات الفيدرالية للإرهاب" ينطبق عليها.[22]

الخاتمة:

من خلال ما سبق يمكن القول أن:

- أصبح الإرهاب في كل مكان في القرن الواحد والعشرين، والخبر الأول في وسائل الإعلام؛ حيث يشغل جميع الدول والحكومات من الأمم المتحدة إلى الاتحاد الأوروبي، وكذا الأجهزة الأمنية والشرطة في العالم.

- للإرهاب تاريخ طويل في المجتمع الإنساني، لكنه تحوّل بعد هجمات 11 سبتمبر 2001 ضد أمريكا إلى قضية تحظى باهتمام عالمي، أما الحرب على الإرهاب التي تبعت ذلك فقد أثّرت على مختلف القضايا لحياتنا المعاصرة وما زالت تؤثر علينا حتى الآن، خاصة وأنّها أصبحت منجماً لإنتاج الازدوجات الناشئة وتوليد المعايير المزدوجة، ولذلك فإنّ الفهم الدقيق للإرهاب أصبح أكثر أهمية من أي وقت مضى.

- تواجه دول أوروبا مجموعة هائلة من التحديات الأمنية المرتبطة بتزايد معدلات العنف والتطرف، ولهذا تسعى دول الاتحاد الأوروبي سعياً حثيثاً لاستحداث استراتيجيات جديدة لمكافحة الإرهاب والتطرف، وتركز تلك الاستراتيجيات بصورة خاصة على التصدي لمخاطر ''الجهاديين'' و''المقاتلين الأجانب'' العائدين من سوريا والعراق، بالإضافة للتصدى إلى الجماعات المتطرفة التي تستخدم الفضاء الإلكتروني فى بث المحتوى المتطرف وبيع المواد المتعلقة بالإرهاب.

- تتجه استراتيجية الاتحاد الأوروبي في مواجهة الإرهاب نحو اعتماد أساليب أكثر مرونة ذات إطار قانوني واقتصادي لمحاصرة مخاطر الإرهاب وامتداده وتمويله؛ حيث قدم البرلمان الأوروبي مقترحات لرسم الاستراتيجية الجديدة لدول التكتل في معالجة معضلة الإرهاب فى خطوة مهمة لتعزيز التعاون بين دول الاتحاد الأوروبي.

- ولتحقيق هذه الغايات ولتعزيز قدرة الدول الأوروبية على مواجهة مخاطر التطرف والإرهاب لابد من أن:

  - ✓ يصبح تبادل المعلومات بين أجهزة الاستخبارات أكثر كفاءة في دعم الدول لتكون قادرة على معالجة أكبر وأقوى لملفات الإرهاب، مع الأخذ بعين الاعتبار جميع الجوانب المختلفة: الوقاية، التحقيق، المحاكمة،الإدانة، وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج.
  - ✓ كما ينبغى أيضا سد الثغرات التشريعية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، ولا سيما بلجيكا وفرنسا والمملكة المتحدة، والتي تسمح للأشخاص المتورطين بأعمال إرهابية بالإفلات من العقاب وذلك لعدم كفاية الأدلة.

الهوامش:

[1]– عبد القادر محمد فهمي، النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية. (عمان: دار الشروق، 2010)، ص 181.

[2] – العياشي وقاف، مكافحة الإرهاب بين السياسة والقانون. (الجزائر : دار الخلدونية، 2006)، ص 12.

[3]– محمد سلامة الرواشدة، أثر قوانين مكافحة الإرهاب على الحرية الشخصية: دراسة مقارنة.(عمان: دار الثقافة ، 2010)، ص 36.

[4]– محمد فهمي، ص 18.

[5]– عمراني كربوسة، "الحركات الإسلامية وإشكالية الإرهاب الدولي". أطروحة دكتوراه (جامعة الجزائر ،كلية العلوم السياسية والإعلام ، 2013)، ص 45.

[6]– خليل حسين، العلاقات الدولية النظرية والواقع والأشخاص والقضايا.(بيروت : منشورات الحلبي الحقوقية ، 2011)، ص ص 856-858.

[7]– حنين المحمدي بوادي، الإرهاب الدولي بين التجريم والمكافحة الإسكندرية. (د.ب.ن، دار الفكر الجامعي ، 2005)، ص 33.

[8]– إدريس عطية ، "الإرهاب في إفريقيا دراسة في الظاهرة وآليات مواجهتها "، رسالة ماجستير(جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام ، 2011) ، ص 50.

[9]– محمد الهواري ، "الإرهاب المفهوم والأسباب وسبل العلاج" ، شوهد في: 2020/03/05، أنظر: www.Assakina.com/files/books/book62

[10]– هويدا محمد عبد المنعم، العقوبات الدولية وأثرها على حقوق الإنسان. (القاهرة، د.د.ن، 2006) ، ص ص 335 ،336.

[11]– لونيسي علي، "آليات مكافحة الإرهاب الدولي بين فاعليه والقانون الدولي وواقع الممارسات الدولية الانفرادية ". أطروحة دكتوراه (جامعة تيزي وزو ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2012)، ص 73.

[12]– عطية، ص 57.

[13]– أعنف الهجمات الإرهابية التي هزت أوروبا في العقد الأخير، شوهد في: 2020/03/07، أنظر: https://arabic.rt.com/world/1007780-

[14]– دويتشه فيليه، "استراتيجية مكافحة الإرهاب الأوروبية: هدف مشترك ومراعاة لخصوصية كل دولة". شوهد في:2020/03/07. أنظر:https://p.dw.com/p/AJcI

[15]– دولة القانون أمام تحدي الإرهاب: التجربة الأوروبية انموذجا. شوهد في 2020/03/07، أنظر : https://p.dw.com/p/9qc9

[16]– دويتشه فيليه.

[17]– دولة القانون أمام تحدي الإرهاب: التجربة الأوروبية انموذجا.

[18]– جاسم محمد، "مكافحة الإرهاب:إستراتيجية أوروبية لمحاربة التطرف والارهاب"، المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والإستخبارات. شوهد في: 2020/03/08، أنظر:
https://www.europarabct.com/?p=50415

[19]– المرجع نفسه.

[20]– المرجع نفسه.

[21]– سعود الشرفات، "ازدواج المعايير: كيف يفهم الغرب ظاهرة الإرهاب؟". شوهد في: 2020/03/08، أنظر:
https://www.hafryat.com/ar/node/11808?fbclid=IwAR1llx6eTfEoZlC2zEIu2QxI8s-fQFWYf_BLBHBAyGbQGr9Xuo4V3VoYL_o

[22]– المرجع نفسه.